أكثر من ٨٢ مليار ليرة عائدات «نباشي» القمامة في حلب سنوياً!

«مهنة» رائجة متوسط دخل الفرد فيها ٧٥ ألف ليرة يومياً وخارج مجهر الجهات الرقابية والمالية

حلب- خالد زنكلو

لم يمر مرور الكرام خبر تصديق المكتب التنفيذي بمحافظة حلب على بيع النفايات الورقية المجمعة لدى الوحدات الإدارية بالمحافظة بقيمة ٤٥٠ مليون ليرة سورية، وفتح ذلك الباب أمام تساؤلات حول الأرباح التي يجنيها «نباشو» القمامة في مدينة حلب وحدها من بيع الكرتون والعلب البلاستيكية والمعدنية وما يمكن الحصول عليه من فرز القمامة.

وقدّر متعاملون في «المهنة» الرائجة لـ«الوطن» عدد العاملين فيها بفئاتهم العمرية المختلفة، بنحو ٣ آلاف ما يصطلح على تسميته «النباشي»، متوسط دخل الواحد منهم يومياً نحو ٧٥ ألف ليرة، أي ٢٢٥ مليوناً يومياً وبما يزيد على ٨٢ ملياراً سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المواظبين على العمل فيها ليس لديهم أي عطلة أسبوعية، ودفع ذلك للتساؤل حول عزوف مجلس المدينة عن الاستثمار في مجال كهذا يجر مثل هذه العائدات الضخمة لميزانيته وانعكاساتها على تخديم المدينة والسكان.

وعلى الرغم من الغموض والأسرار التي تحكم «المهنة» من استئثار متنفذين وسماسرة و«معتمدين» لدى الورش والمصانع التي تعيد تدوير النفايات، بالمناطق والأحياء المستهدفة، وخصوصاً في الشطر الغربي الراقي من المدينة، إلا أنه يمكن للأهالي ملاحظة النشاط الملحوظ لـ«النباشين» على مدار الساعة، من دون تدخل مجلس المدينة أبداً بفرض غرامات لـردع الممارسات المشينة التي تنشر قاذورات الحاويات في الشوارع، وغدت ظاهرة مؤرقة للسكان.

ويؤثر «نباشو» القمامة العمل ليلاً للتخفي عن أعين قاطني الأحياء، ومنهم من يتدثر بأغطية على الرأس لإخفاء وجوههم، ويتسابقون إلى ضفاف الحاويات باكراً قبل قدوم سيارات جمع القمامة التابعة لمجلس المدينة إليها، ليكسبون أكبر قدر ممكن من «الغنائم» التي تباع للسماسرة، الذين يحددون سعر المبيعات ويخصصون مستودعات كبيرة خاصة بها.

وبينما فاقمت الظاهرة عمالة الأطفال، إلا أنه نادراً ما تحدث مشاجرات فيما بينهم، لأن كل واحد منهم يفهم «اللعبة» وحدود المنطقة التي يحق له «البحبشة» فيها!.

ويعمد هؤلاء إلى ربط أكياس ضخمة وبطريقة فنية محكمة بعرباتهم ذات العجلتين أو الثلاث عجلات، ويمكن لأصحاب الدراجات الهوائية والنارية والسوزوكيات جمع كمية أكبر من المواد الصالحة لإعادة التدوير والتي تصلح للاستخدام في كثير من الصناعات المحلية من دون اللجوء إلى استيراد المواد الأولية خاصتها.

وتشتهر حلب بإنتاج أطنان كثيرة جداً من القمامة، تعادل نحو ثلاثة أضعاف المدن المماثلة لها بعدد السكان، لكثرة مآكل ومشارب أهلها، الأمر الذي يجعل من استثمار مفرزات القمامة استثماراً مهماً لمجلس المدينة أو «نباشيها» أو للورش والمعامل، التي لا يزال عدد كبير منها خارج مجهر الجهات المالية والرقابية.

شكاوى من توقف تطبيق المصرف العقاري

موظفو مصارف عامة يتذمرون من استلام الفئات النقدية القديمة؟!

الللاذقية - عبير محمود

لا تزال عملية الدفع الإلكتروني التي تتجه إليها معظم القطاعات الحكومية والخاصة تواجه بعض العقبات التي من شأنها أن تؤخر هذه «الخطوة المتطورة» في ظل العمل المتواصل لتطوير وتأهيل البنى التحتية الخاصة لتنفيذها على أرض الواقع بالشكل الأمثل.

شكاوى عدة وردت إلى «الوطن»، حول تعطل تطبيقات الكترونية خاصة ببعض المصارف العامة وعدم قدرة المشتركين فيها على التعامل معها أو الدخول إليها لمعرفة الرصيد أو قيمة الفواتير على الإطلاق، ومنها تطبيق المصرف العقاري ما يعرف باسم «بنك الانترنت»، كما أن تطبيق المصرف التجاري متوقف عند البعض مع عدم القدرة على إجراء تحديث له دون معرفة السبب بحسب الشكاوى.

في السياق، اشتكى مواطنون مما وصفوه بـ«تذمّر» بعض الموظفين في عدد من المصارف العامة عند استلام مبالغ من فئات نقدية «منخفضة» كفئة الخمسمئة ليرة القديمة والألف ليرة القديمة وغيرها من الفئات القديمة، مشيرين إلى أن بعض موظفي البنوك يطلبون ممن يدفع أقساطاً على سبيل المثال باستبدال ما بحوزته من فئات صغيرة بأخرى كبيرة بحجة «أن عدّها يتطلب وقتاً كبيراً حتى لو باستخدام العدادة الكهربائية لكون الموظف يضطر لإعادة «صف» المبلغ عدة مرات بالعدادة حتى تستكمله، ما يؤخر عملية استلام المبالغ بشكل عام.

كذلك الأمر بالنسبة لبعض المحال التجارية التي تبيع أدوات كهربائية أو مفروشات، ومعظمها يباع بأسعار مرتفعة، ما يعني وجود مبالغ كبيرة بحوزة المشتري، وهنا تتم مطالبته (المشتري) بأن يكون المبلغ المدفوع من فئات نقدية كبيرة من فئة الألفين والـ٥ آلاف حصراً تجنباً لعمليات العدّ التي تأخذ وقتاً كبيراً.

ويشكو آخرون من عدم وجود صرافات كافية تغطي مناطق محيط المدينة سواء للعقاري أو التجاري، باعتبار أنها ستكون موحدة في عمليات السحب بعد الإعلان عن آلية الربط الالكتروني فيما بينها، مطالبين بوضع صراف على طريق سقوبين قرب موقع دائرة الريدرينغ التابعة لمؤسسة التبغ، نظراً لتوفر التغذية الكهربائية بشكل جيد ووجود نقطة حراسة قرب الموقع، ما يساهم في توفير غناء عشرات آلاف المواطنين من سكان بوقا وصولاً إلى سقوبين وسنجوان وعدة أحياء محيطة بالمنطقة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مدير البنك العقاري – فرع الكاملية في اللاذقية ياسم حسن أن تطبيق البنك العقاري الالكتروني «بنك الانترنت» متوقف منذ فترة ويتم العمل على إعادته للخدمة بعد تطويره وتحديثه خلال فترة قريبة، منوهاً بأن تطبيق خدمة المدفوعات يعمل ويتمكن من لديه حساب بالعقاري من دفع وتسديد جميع الرسوم للجهات المرتبطة الكترونياً مع الخدمة.

وفيما يخص تخديم بعض الأحياء بأطراف المدينة بالصرافات ومنها الموقع المذكور قرب دائرة الريدرينغ في حي جب حسن على طريق سقوبين، قال حسن: إنه عند توافر صرافات جديدة سيتم وضع خطة لتوزيعها ضمن المحافظة.

بالنسبة للمصرف التجاري، بيّن مدير الفرع رقم ١ في اللاذقية غيسار بشير لـ«الوطن»، أن تطبيق المصرف التجاري يعمل ولا يوجد حالياً أية مشاكل حول إمكانية الدخول إلى التطبيق الخاص بالمصرف.

وحول ما يثار عن تذمر الموظفين من الفئات النقدية القديمة، قال بشير: لم تسجل لدينا أي حالة بهذا الخصوص وهناك توجيه لكل الموظفين بعدم رفض أي فئة نقدية حتى لو كانت من فئة ٢٠٠ ليرة، مشيراً إلى وجود مبالغ كبيرة من هذه الفئة وغيرها ضمن خزينة المصرف ويتم يومياً تسليمها إلى المصرف المركزي من دون وجود أي شكاوى.

وشدد بشير على عدم القبول بأي تقصير تجاه المواطنين، مؤكداً قبول أي فئة نقدية ولو كانت قديمة ومهما كان عددها من دون أي طلب باستبدالها أو إرجاعها على الإطلاق.

العمل الخيري في الحسكة ينشط مع قدوم رمضان

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح رئيس اللجنة الفرعية للإغاثة بالمحافظة، خلال ترؤوسه اجتماعاً موسعاً للمؤسسات الخيرية والمؤسسات المعنية العاملة بالشأن الإغاثي في المحافظة، أهمية تنظيم «أسواق الخير» في المحافظة التي تأتي بالتزامن مع قدوم شهر رمضان المبارك، التي من شأنها التخفيف من معاناة أهالي محافظة الحسكة وتأمين احتياجاتهم الأساسية من المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية وبأسعار منافسة للسوق المحلية في ظل الظروف القاهرة والعصيبة التي يعيشها الأهالي اليوم وسط ظروف التضييق والحصار بوجود الاحتلالين الأميركي والتركي، اللذين لا يزالان يوصلان نهب مقدرات وخيرات أبناء المحافظة من نفط وغاز وحبوب ومياه وسواها.

ودعا المحافظ المعنيين في المؤسسات المشار إليها إلى ضرورة تكثيف الجهود الخدمية وكل شروط الدعم اللوجستي، من أجل تنظيم حملتي «رمضان تشارك بالخير» و«سوق رمضان الخيري»، بالعمل على تنسيق الجهود الإغاثية خلال فترة أيام شهر رمضان المبارك، والعمل على ضمان وصولها إلى مستحقيها.

وشدد في الوقت ذاته على أهمية مشاركة الفعاليات الاقتصادية والتجارية كافة في المحافظة بهذا السوق، مشدداً على ضرورة تشكيل لجنة محلية تعمل على متابعة التحضيرات والتجهيزات التنسيقية الأولية لأسواق الخير وافتتاحها في أقرب وقت ممكن برئاسة نائب رئيس المكتب التنفيذي وعضوية عضو المكتب التنفيذي المختص ورئيس مجلس المدينة ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل وغرفة التجارة، لافتاً إلى ضرورة مساهمة الجمعيات الخيرية والفعاليات الأهلية كافة بشكل فاعل في حملة «رمضان تشارك بالخير» عبر استهداف الأسر الأشد فقراً بالمحافظة ووفق معايير استهداف محددة وواضحة بين كل الجمعيات، بغية وصولها إلى أكبر شريحة من المستفيدين من عملية الدعم.

سعر المفصل يصل إلى ٧٥ مليوناً بمشافي طرطوس

مدير الصحة: المشافي العامة تجري العمليات الجراحية والمستلزمات الطبية على المريض

طرطوس - ربا أحمد

عمليات جراحية عديدة باتت خارج الأرقام المقبولة لدى المواطن بطرطوس، لتضرب أسعارها أرقاما فلكية يعجز عنها أي مريض لا يعتبر من أصحاب الأموال.. ولتتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحة للمناشدات الإنسانية للمساعدة في الوقوف إلى جانب هذه الحالات التي يعجز مرضاها عن المداواة.

شكاوى عدة وصلت إلى «الوطن» بطرطوس تشكو الارتفاع الكبير لكلف العمليات الجراحية بشكل عام وتبديل المفاصل بشكل خاص والتي خرجت عن إطار المألوف لتسجل عمليات تركيب المفصل ما يزيد على ٧٠ مليوناً، وأنه يضطر إلى بيع عقار أو أرض من أجل العلاج ومن لا يملك ما يبيعه يلجأ إلى الجمعيات الخيرية وأصحاب الخير ولكن غالباً لا يجدون من يساعدهم في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

وأكد المشتكون أن المشافي العامة اليوم لا تمتلك أي مفصل للعمليات العظمية وكل ما يحتاجه المريض من مفاصل صناعية وأدوية مرافقة على المريض شراؤها بنفسه وهي بتكاليف كبيرة حيث يصل سعر المفصل إلى ٥٠ مليون ليرة، فاتجه معظمهم نحو المشافي الخاصة التي أصبحت أسعار العمليات الجراحية فيها بأرقام مضاعفة ووصلت عملية الزائدة إلى ٧ ملايين فما بالك بتركيب مفصل؟

الدكتور سلمان محمد أحد أطباء العظمية في مشفى الباسل بطرطوس أكد أن المفاصل لم تعد متوافرة في المشافي العامة وأسعار المفاصل متوسطة النوعية تتراوح بين ٤٥ ـ ٥٥ مليوناً والنوع الجيد يبلغ سعره ٧٥ مليوناً وبالتالي معظم المرضى المحتاجين لعمليات جراحية لم يقوموا بها لعدم قدرتهم المادية، لافتاً إلى أن الشركات الخاصة تقوم باستيراد المفاصل وإضافة رسوم النقل عليها إضافة إلى الأرباح لذلك تكون أسعارها مرتفعة، مطالباً وزارة الصحة باستيرادها وبيعها للمواطن بسعر التكلفة عن طريق الدول الصديقة لأن الشركات الخاصة أرباحها كبيرة وبالتالي القطاع العام يمكن أن يستوردها ويبيعها دون ربح ما يساعد على خفض قيمتها بشكل كبير.

وأكد أن مئات من المرضى لا يمكنهم دفع تلك التكاليف مع أجور المشافي والأطباء الأمر الذي سيرفع تكلفة العملية عشرة ملايين إضافة إلى ثمن المفصل.

مدير الصحة بطرطوس الدكتور أحمد عمار أوضح أن القرار الوزاري واضح حول الأمر وهو أن المشافي العامة تمول العمليات الجراحية دون مستلزمات طبية، وأسعار المفاصل تتجاوز الميزانيات، ولاسيما أن عشرات العمليات يمكن أن تحصل باليوم في مشفى حكومي واحد فكيف سيتم تمويلها جميعاً؟

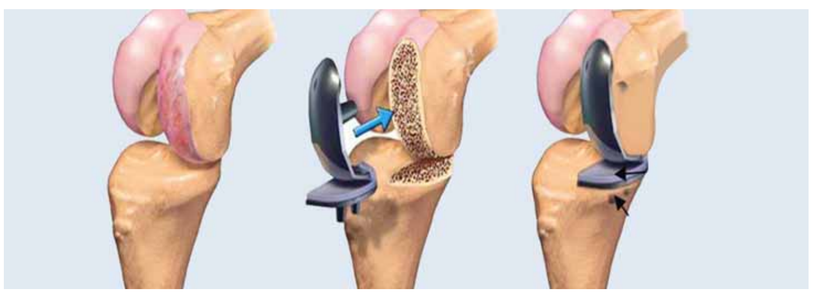

> طبيب: «الشركات المستوردة تضاعف أسعارها وعلى القطاع الصحي استيرادها وبيعها بسعر التكلفة»